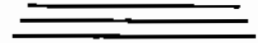


قانون الاحتلال العربي

الفصل
الخامس



الفصل الخامس

قانون الاحتلال الحربى

لعل من أهم أوجه التطوير التى أدخلت على قانون الحرب هو تمييز طائفة من القواعد تختلف عن القانون المطبق على الحرب ذاتها، وهى ما يعرف بقانون الاحتلال الحربى^(١).

ويحدث الاحتلال الحربى عندما يتمكن جيش إحدى الدول من احتلال إقليم العدو وإخضاعه لسيطرته. وكان الذى يحدث فى الماضى أن يتم فتح لهذا الإقليم من قبل المحتل الذى له حق إخضاع الإقليم لسيادته.

أما الآن فلم يعد من حق المحتل أن يضم الإقليم إليه بمجرد احتلاله، نتيجة لمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية، ولنفى ترتيب أى نتيجة عليه بما فى ذلك الفتح والضم^(٢).

وقد ذكرت المادة ٤٢ من لائحة اتفاقية لاهاى الرابعة (١٩٠٧) أن الإقليم يعتبر محتلا عندما يصبح فعلا خاضعا لسلطة الجيش المعادى، ولا يمتد الاحتلال إلا إلى الأقاليم التى تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها فيها.

ومن هنا استقر رأى فى الفقه الدولى على تكييف الاحتلال الحربى بأنه حالة فعلية نتجت عن الحرب بسبب وجود القوات المسلحة الأجنبية بعد هزيمتها

(١) عز الدين فوده، المركز القانونى للاحتلال الحربى، المجلة المصرية للقانون الدولى السجلد ٢٥، عام ١٩٦٩ ص ٢٥.

(٢) يقول اساذنا الدكتور عز الدين فوده فى هذا المعنى أن الغرض من وضع القواعد الخاصة بقانون الاحتلال الحربى .. أولا: تأكيد الحالة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربى وعدم ضم الأقاليم الخاضعة لسيطرته من جانب واحد تحت أى اسم أو شكل من الأشكال طوال فترة قيام الحرب بين دولة الاحتلال والدولة صاحبة السيادة القانونية على الإقليم المحتل .. ٢. المقال المشار إليه، ص ٣٣.

للقوات المعادية وشل قدرتها على المقاومة، وإحكام سيطرتها على الإقليم المحتل^(١).

وقد نظمت حالة الاحتلال الحربى اتفاقية جنيف الرابعة التى وقعت فى أغسطس عام ١٩٤٩ كما أدخلت عليها بعض التعديلات عام ١٩٧٧.

وأهم المبادئ التى جاءت بها هذه الاتفاقية تتمثل فى الآتى :

١ - الاحتلال الحربى وضع مؤقت. ويترتب على ذلك مجموعة من النتائج أهمها أن الاحتلال الحربى لا ينقل السيادة على الإقليم المحتل إلى دولة الاحتلال، ومن ثم لا يجوز ضم هذه الأقاليم إلى الدولة المحتلة، كما أن الدولة المحتلة تلتزم باحترام القوانين والنظم القانونية فى الأراضى المحتلة.

٢ - أنه لا بد من تقرير حماية فعالة للمدنيين فى الأراضى المحتلة حتى لا يقعون تحت جور وعسف سلطات الاحتلال.

٣ - أن للمحتل بعض الحقوق التى تمكنه من حفظ النظام العام وحماية قواته فى الإقليم المحتل، وبعض الحقوق المالية الأخرى حتى تنتهى حالة الاحتلال.

وستتناول هذه المسائل ببعض التفاصيل :

أولاً - الطبيعة المؤقتة لحالة الاحتلال الحربى :

وتعتبر هذه الخصيصة هى المميز الرئيسى للاحتلال الحربى فى القانون الدولى الآن. ومعنى الطبيعة المؤقتة أن سلطة الاحتلال سلطة فعلية أساساً وليس سلطة

(١) فى هذا المعنى : عز الدين فودة، شرعية المقاومة فى الأراضى المحتلة، كتاب دراسات فى القانون الدولى، المجلد الأول، القاهرة ١٩٦٩ وهو يقول : «إن سلطة قوات الاحتلال تقوم على أساس الأمر الواقع والوضع الفعلى، لا على أساس ممارسة اختصاصات السيادة القانونية».

قانونية ويمارس المحتل الحقوق والواجبات وفقاً للاتفاقات والأعراف الدولية لفترة مؤقتة .

وعلى ذلك لا تنتقل السيادة إليه ، وتبقى للأمة والدولة الأصلية ، وبعبارة أخرى فإن السلطة الفعلية التى تمارسها دولة الاحتلال لا تنتقل إليها باعتبار أن السيادة قد انتقلت إليها من السلطة الشرعية وفقاً لنظرية الحلول ، وإنما إلى أحكام قانون الاحتلال الحربى المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية^(١) .

وهذا يتدخل قانون الاحتلال الحربى بتنظيم هذه الحالة المؤقتة وتحديد صلاحيات المحتل واختصاصه فى إدارة الأراضى المحتلة على ضوء مركزه الفعلى ، وبقدر ما يقتضيه ذلك من سلطات للحفاظ على النظام العام كضرورة لابد منها للحفاظ على أمته وحياة أفراد قوته من جانب وحماية أرواح السكان وصيانة ممتلكاتهم من جانب آخر^(٢) .

وهكذا فلا يجوز للمحتل أن يضم الأراضى إليه ، كما أن الحالة الفعلية توقف ممارسة السيادة للدولة الأصلية دون أن تلغىها .

ثانيا - حماية المدنيين فى الأراضى المحتلة^(٣) ،

من أهم القيود التى ترد على سلطات الدولة المحتلة تلك القيود التى تتصل باحترام حقوق المدنيين فى الأراضى المحتلة . وقد اهتمت اتفاقية جنيف الرابعة بهذه المسألة ونظمتها بشكل مفصل .

(١) D. Debbasch L' occupation Militaire, paris 1962, p. 10.

وراجع المادتين ٤٧ ، ٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة ، ورسالة تيسير شوكت النابلسى ، الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، حقوق عين شمس ، ١٩٧٥ ص ٨٥ .

(٢) عز الدين فودة ، الاحتلال الحربى ، ص ٢٦ .

(٣) ذكرى عزمى ، من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح مع دراسة خاصة بحماية المدنيين فى النزاع المسلح ، رسالة القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٣٦ وما بعدها .

وقد عرفت الاتفاقية الأشخاص المقصودين بالحماية بأنهم «الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وفي أي ظرف كيفما كان، عند قيام حرب أو احتلال في أيدي أحد الأطراف المتحاربة أو دولة احتلال ليسوا من مواطنيها» (المادة الرابعة).

أما الحقوق التي قررتها الاتفاقية فهي تتفق في جملتها مع قواعد الحد الأدنى للحقوق التي تقرها قواعد القانون الدولي لكل الأشخاص، فهي تقرر الحقوق العامة مثل حق الحياة وسلامة الجسم والعرض والشرف من التعذيب أو الأذى، الحقوق العائلية مثل حق الزواج، وتكوين الأسرة، حرية العقيدة، واحترام ذاتية المواطنين بمنع التأثير على عاداتهم أو تقاليدهم. ونصت الاتفاقية أيضاً على بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في التعليم، وحق العمل الحر، وحق الملكية.

ولعل من أهم الحقوق التي قررتها هذه الاتفاقية حق الأفراد في البقاء في أراضيهم وعدم جواز نقلهم، والحقوق القضائية التي تتصل بعدم جواز سريان ما تصدره السلطة المحتلة من قوانين جنائية على السكان بأثر رجعي، وتقييد حقها في اعتقال المدنيين، ووضع قيود على توقيع عقوبة الإعدام، ووضع ضوابط لحماية المعتقلين في الأراضي المحتلة، وضرورة توفير مختلف الضمانات القانونية في التحقيق والمحاكمة^(١).

وقد أدخلت ضمانات إضافية في ملحق جنيف (١٩٧٧)^(٢) عالجت العديد من أوجه القصور التي انتابت الاتفاقية الرابعة مثل:

١ - تقرير سريان الاتفاقية الرابعة على اللاجئين والأشخاص غير الممتنئين لأية دولة.

(١) راجع شرح راف لهذه الحقوق في المراجع الآتية، ركزنا عزمي من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح، المرجع السابق ص ٢٢٠ محيي الدين عشموري، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي المحتلة، المرجع السابق، ص ٣١٧ وما بعدها.

(٢) خصص لها القسم الثالث من الملحق الأول تحت عنوان معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطات طرفي النزاع.

٢ - تيسير جمع شمل الأسر التى تشتت نتيجة للنزاع المسلح .

٣ - تقرير حماية واسعة للنساء والأطفال .

٤ - توسيع الضمانات القضائية فى التحقيق والمحاكمة مع المدنيين .

ومع ذلك فإن هذا الملحق لم يكفل الحقوق السياسية للسكان المدنيين ، كما أعطى لسلطات الاحتلال حق تقييد بعض حقوق الإنسان الأساسية مثل حق إجبارهم على العمل لتوفير احتياجات جيش الاحتلال ، وحق نقل الموظفين العموميين من مراكزهم ، وحق المحاكمة أمام محكمة عسكرية سرية ، وإن أوجب النطق العلنى بالحكم ، فضلا عن القيود العديدة على الملكية العامة والخاصة التى أعطتها الاتفاقية لسلطات الاحتلال .

حماية المدنيين فى الشريعة الإسلامية :

والمدنيون الذين لا صلة لهم بالأعمال القتالية ، يبالغ الإسلام فى الاهتمام بهم كالفلاحين فى المزارع والعمال فى المصانع ، والأطباء والمرضى فى المستشفيات . والطلاب والمعلمون فى المدارس ، ومن لا ناقة له بالقتال ولا يقدر عليه كالأطفال والشيوخ والنساء وغير ذلك .

والم تأمل فى الفقه الإسلامى يجد أن الفقهاء قد اتفقوا على مبدأ عام فى حماية هؤلاء المدنيين وهو عدم قتل من لا يقاتل ، هذا بالإضافة إلى الحماية الخاصة التى قدمتها الشريعة الإسلامية لبعض طوائف المدنيين كالأطفال والنساء وغير ذلك . ونبين ذلك فيما يلى :

أولا - المبدأ العام فى حماية المدنيين :

لقد ركزت الشريعة الإسلامية على المبدأ العام فى حماية المدنيين وهو عدم قتل من لا يقاتل ، وحيث إن المدنيين لا يشاركون فى أعمال القتال لعجز أو شغل

كالشيوخ المسنين والنساء والأطفال، والمتفرغين للعبادة والفلاحين والتجار والصناع، فإنه لا يجب توجيه الأعمال العسكرية إليهم. وقد تضافرت على ذلك الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية ومن ذلك :

- قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ :

فلقد بين المولى - سبحانه وتعالى - الطوائف التي توجه إليهم أعمال القتال والتي لا توجه إليهم بقوله : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (١٩٠) واقتلوه حيث ثقتهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام حتى يقتلوه فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين (١٩١) فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم (١٩٢) ﴿١﴾

وحول هذه الآية يرى ابن كثير أن معناها: قاتلوا في سبيل الله ولا تعتدوا بارتكاب المناهي كما قاله الحسن البصري: من المثلة والغلول، وقتل النساء والصبيان والشيوخ الذين لا رأي لهم ولا قتال فيهم، والرهبان وأصحاب الصوامع وتحريق الأشجار وقتل الحيوان بغير مصلحة كما قال ذلك ابن عباس وعمر بن عبدالعزيز ومقاتل بن حيان وغيرهم (٢).

كما يقول البعض في تفسير قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾: والعدوان يكون بتجاوز المحاربين المعتدين إلى غير المحاربين من الأمنيين المسالمين الذين لا يشكلون خطراً على الدعوة الإسلامية وعلى الجماعة المسلمة كالنساء والأطفال والشيوخ والعباد المنقطعين للعبادة من أهل كل ملة ودين (٣).

(١) البقرة: ١٩٠ - ١٩٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج ١ ص ٢٢٦، وأيضاً مفتاح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي، ج ٣ ص ١٣٦، وأيضاً الجامع لأحكام القرآن، الإمام القرطبي، المجلد الأول ج ٢ ص ٢٤٨.

(٣) في ظلال القرآن، سيد قطب، ج ١، ص ١٨٨.

من السنة النبوية :

كما أكدت السنة النبوية عدم قتل المدنيين الذين لا يشتركون في أعمال القتال لأن الإسلام لا يوجب القتال على المسلمين إلا ضد من قاتلهم أو وقف في وجه دعوتهم، ولذا فهو لا يتجه إلى المدينة في الحروب فيبيدها أو الحضارة التي تعب الإنسان في بنائها أزمانا طويلة فيزيلها، ومن الأدلة على عدم قتل من لا يقاتل من السنة ما يلي :

- ما روى أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة فانكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان^(١).

- ما روى أن رسول الله ﷺ خرج في غزوة غزاها وعلى مقدمة الجيش خالد ابن الوليد فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة فوقفوا ينظرون إليها ويتعجبون منها حتى لحقهم رسول الله ﷺ على راحلته فانفرجوا عنها فوقف عليها رسول الله ﷺ فقال : « ما كانت هذه لتقاتل فقال لأحدهم الحق خالداً فقل له : لا تقتلون ذرية ولا عسيفا »^(٢).

- ما روى عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين »^(٣).

- ما روى أن رسول الله ﷺ بعث سرية يوم حنين فقاتلوا المشركين فأفضى بهم القتل إلى الذرية، فلما جاءوا قال رسول الله ﷺ : « ما حملكم على قتل الذرية » قالوا يا رسول الله إنما كانوا أولاد المشركين، قال :

(١) صحيح مسلم، الجهاد والير حديث رقم ٣٢٧٩.

(٢) مسند أحمد، مسند المكيين، حديث رقم ١٥٤٢٣.

(٣) سنن أبي داود، الجهاد حديث رقم ٢٢٤٧.

«وهل خياركم إلا أولاد المشركين، والذي نفس محمد بيده ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها»^(١).

ومن الواضح أن كل هذه الأحاديث تحرم بصفة عامة قتل من لا يقاتل من المدنيين.

ثانيا - الحماية الخاصة لبعض طوائف المدنيين :

وإلى جانب المبدأ العام الذى يؤكد حماية المدنيين بصفة عامة لانهم لا يقاتلون ولا يشتركون فى أعمال القتال، فقد قرر الإسلام وركز على حماية بعض الفئات الخاصة التى من شأنها ألا تقاتل ونبين هذه الفئات فيما يلى :

(١) رجال الدين :

ما دام رجال الدين لا يحاربون ويفرغون أنفسهم للعبادة فلا يجوز توجيه أعمال القتال إليهم وقد ورد النص على ذلك صراحة فى وصية أبى بكر ليزيد بن معاوية (ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم فى الصوامع للعبادة، فدعهم وما زعموا. وهكذا يبعد الإسلام المعابد والرهبان عن موضع السيوف، أو أبعدا عنهم إذا شئت الدقة. وهكذا يجب أن تكون هذه القاعدة محترمة فى كافة الأوقات)^(٢).

مع ذلك تشير وصية أبو بكر إلى فئة أخرى من رجال الدين البيزنطيين هم هؤلاء الذين قد فحصوا أوساط رؤوسهم من الشعر، وتركوا منها أمثال العصائب، فهذه الفئة تشترك فى القتال بالفعل، ولقد كانوا يدعون إلى القتال بقسوة وشراسة ضد المسلمين. ولا يوافقون أبدا على وقف القتال.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، سند المكيين، حديث رقم ١٥٠٣٦.

(٢) يجب تفسير هذا الحكم على ضوء القاعدة العامة، وهى عدم جواز قتل من لا يقاتل، لذا قام رجال الدين بالاشتراك فى القتال أو التحريض عليه - كما كان يفعل بعض رجال الدين الرومان فى أثناء حروب المسلمين بالشام - فإنهم يقاتلون لأنهم يعتبرون من المقاتلين فى هذه الحالة.

(2) Mohammed Abu Zahra, Concept of war in islam. Studies of Islam Series, No 2 1916,

ولا شك أن لهذا الحكم أهميته البالغة، ذلك أنه يتمشى مع مبادئ الإسلام الحنيف في تحقيق حرية العقيدة تحقيقاً لقوله - تعالى - : ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ . فالإسلام قد أمر بحماية هذه الفئة التي من المفروض أنها تعمل على خلاف مصلحة المسلمين، وتبشر بدين آخر، وهذا ما يؤكد حرية الدين، بل إن من الأسباب التي تجيز للمسلمين أن يقاتلوا من أجلها تحقيق حرية العقيدة وحرمة أماكن العبادة، لقوله - تعالى - :

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج : ٤٠].

وواضح من الآية الكريمة أنه لا فارق بين المساجد وغيرها من أماكن العبادة من ناحية الحرمة،^(١) وتؤكد السنة القولية هذا الحكم فقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال : (لا تقتلوا أهل الأديرة)^(٢).

(٢) النساء :

لهذه الفئة كذلك حصانة خاصة من القتل بحكم أنها لا تقاتل . وقد أكدت السنة العملية ذلك ، لقد غضب الرسول ﷺ غضبا شديدا عندما شاهد جثة امرأة في إحدى الغزوات ، وأرسل إلى خالد بن الوليد الذي كان في مقدمة الجيش ينهيه عن ذلك وقال ﷺ : « ما كانت هذه لتقاتل » مع ذلك (إذا استأسدت المرأة وامتشقت الحسام والبندقية جاز قتلها)^(٣)

وحكمة ذلك أنه يفترض في المرأة الرقة وعدم القدرة على القتال المعروف في ذلك الزمان، لذا لا تحارب بحسب الأصل، وإذا خالفت المرأة هذه القاعدة، فقد

(١) صبحي محمضاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٢ ص ٢٤٠.

(٢) المبوط للرخسي، القاهرة ١٣٢٤ هـ ج ١٠ ص ٦٩.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني، شرح متقى الأخيار، (١٢٥٥ هـ) المطبعة العثمانية بمصر.

انتفت حكمة عدم قتالها. ولعل هذا الاستدراك يتوقع الزمن الحاضر، وإمكان المرأة أن تمارس فيه ألوانا من الحروب، لذا لا يجوز تركها تقتل دون أن تقتل.

(٢) الأطفال والعجزة،

هم أيضا لا يقاتلون لضعف بنيتهم وعدم قدرتهم على الحرب. والمقصود بالأطفال الصغار الذين لم يبلغوا سن البلوغ الشرعى، والذي حددته معظم المذاهب بتمام البلوغ الطبيعى أو بتمام الخامسة عشر من العمر^(١). وقد ثبت النهى عن قتل هذه الفئة من أقوال الرسول ﷺ الذى قال: «ما بال أقوام تجاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية. ألا لا تقتلوا الذرية وكررها ثلاثا».

ويلحق بالأطفال الكبار العجزة، والمجانين والمعتوهون والعمى والمقعدون ومقطوعوا اليد اليمنى، ومقطوعوا اليد والرجل من خلاف^(٢).

وقد اشترط الفقهاء فيمن يصلح كجندى مقاتل الصحة والقوة وعدم العاهة الجسدية، وقد استندوا فى ذلك إلى العديد من الآيات. منها قوله - تعالى - :

﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج﴾ وبمفهوم المخالفة استثنوا هذه الفئات من المحاربين.

(٤) التجار والزراع،

هناك اتجاه قوى فى الفقه الإسلامى بوجوب عدم مقاتلة التجار والزراع، ويلحق بهم الصناع وأصحاب المهن الأخرى، وذلك بحكم أنهم غير محاربين ويبدو أن أقلية من الفقه هى التى تتجه إلى ذلك (الأوزاعى، أحمد بن حنبل) لأن الغالبية رأت الأخذ حرفية الوصايا الصادرة عن الرسول وعن الخلفاء وهى لا تشير إلى هؤلاء.

(١) صبحى محمضانى، النظرية العامة للموجبات والعقود فى الشرع الإسلامى، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٢ ج٢ ص ٨٨.

ويروى عن ابن عمر قوله أنه: عرض على رسول الله ﷺ يوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزنى.

(٢) يقول الله - تعالى - : ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج﴾ [الفتح : ١٧٦].

ونحن نرى قصر القتال على من يقاتل وفقاً للقاعدة العامة فهؤلاء إذا ما جندوا دخلوا في فئة المحاربين، ولكن طالما بقوا بدون تجنيد. فهم غير مقاتلين ولا يحل قتلهم.

ويدعم هذا الرأي من كتب من الفقهاء المحدثين في هذا الموضوع، فالشيخ محمد أبو زهرة يقول: إن النبي ﷺ قد نهى عن قتل الضعفاء وهم العمال الذين يستأجرون للعمل: لا يحاربون، ولا يقومون بعمل فيه تقوية للجيش^(١).

الحالات التي تسقط فيها الحصانة عن غير المقاتلين:

ذكرنا أن الحصانة تسقط عن هذه الفئات إذا ما شاركوا في قتال، ولكن هل تسقط في حالات أخرى؟

يبحث الفقهاء في هذا الصدد ما إذا تحرش الأعداء بالنساء أو الأطفال أو بطوائف مما ذكرت حين الزحف والتحام القتال، أو حاصرهم في حصن فهل يجوز القتال على الرغم من تأكيد إصابة هؤلاء؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة: فذهب الحنفية إلى جواز رميهم لأن في ذلك تحمل الضرر الخاص وهو قتل هؤلاء في سبيل دفع الضرر العام وهو الدفاع عن الإسلام.

وعلى خلاف ذلك جمهور الفقهاء الذين منعوا ذلك. وأجازه بعضهم إذا اقتضته ضرورات الحرب القائمة، كأن يتعذر بدونه أمن شر العدو أو القدرة عليه أو دفع الخوف عن المسلمين^(٢).

وقد عرض ملحق جنيف الأول الذي وافقت عليه الدول في عام ١٩٧٧ لمسألة مماثلة، فقد نص الملحق على منع التذرع بوجود السكان المدنيين لحماية نقاط أو

(١) دراسته السابقة العلاقات الدولية في الإسلام ص ٢٩٦.

(٢) السير الكبير للشيباني مع شرح السرخسي، حيدر آباد ١٣٣٥ هـ ج ١ ص ٣٣.

مناطق معينة ضد العمليات العسكرية، ولا سيما فى محاولة درء الهجوم على الأهداف العسكرية أو تغطية أو إعاقة العمليات العسكرية. كذلك أوجب الملحق على كافة الأطراف أن يبذلوا الرعاية الكافية فى إدارة العمليات العسكرية من أجل تفادى السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية كذلك يجب تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، كذلك يجب اتخاذ كافة الاحتياطات لحماية المدنيين^(١).

وهكذا تسير الوثيقة التى أبرمت عام ١٩٧٧ مع الآراء المتشددة فى الفقه الإسلامى التى قيلت منذ أكثر من عشرة قرون. وهى أقل فى مراعاتها للإنسانية عن آراء مذاهب أخرى فى الفقه الإسلامى كما رأينا.

ثالثا - حقوق الدولة المحتلة فى الأراضى التى احتلتها :

يتمتع المحتل بسلطات مؤقتة هدفها المحافظة على النظام العام فى الأراضى المحتلة من ناحية، وحماية قواته وأمنه فى الإقليم من ناحية أخرى. لذلك فإن له صلاحيات فى مجال التشريع والقضاء والتنفيذ.

حماية النظام العام :

يعطى قانون الاحتلال الحربى لسلطة الاحتلال، الحق فى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية النظام العام وحياة السكان. وإن كانت تلتزم بهذا الصدد باحترام القوانين المعمول بها فى دولة الاحتلال ما لم يوجد مانع مطلق من تنفيذ هذه القوانين (المادة ٥٣ من اتفاقية لاهى للقتال البرى).

وتثور صعوبة حول ما إذا كان ذلك يعنى أن سلطة الاحتلال مقيدة فى مقاومتها لما يخل بالنظام العام بنفس القواعد التى يجب أن تلتزم بها سلطات الدولة الأصلية؟

(١) راجع للمؤلف، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشرعية الإسلامية، المرجع السابق ص ٧٣٤.

لقد أثبتت العديد من المناقشات بهذا الصدد، وانتهى القضاء الدولى إلى إقرار تفسير يقول بأن المادة ٤٣ من اتفاقية لاهاى لا تعطى امتيازات للمحتل، بل على العكس تضع القيود عليه، ومن ثم فيجب تنفيذ التدابير المقررة فى الدولة، إلا إذا وجدت صعوبة^(١).

سلطات المحتل التشريعية والإدارية :

ذكرنا أن سلطات الاحتلال تلتزم باحترام القوانين والأنظمة القائمة فى الدولة. ومع ذلك نجد فى الاتفاقيات المنظمة لقانون الاحتلال الحربى قيد الضرورة القصوى أو الضرورة المانعة^(٢)، وقد فصلت المادة ٦٤ من اتفاقيات جنيف هذه الضرورة بقولها: «يستمر العمل بالقوانين الجنائية القائمة فى الإقليم المحتل، ومع ذلك يجوز إلغاء هذه القوانين أو إيقاف العمل بها فى الحالات التى يكون فى التنفيذ خطورة على الأمن أو إيجاد عقبة فى سبيل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية».

ويجب تفسير هذا الاستثناء فى أضيق الحدود كما ذكرنا بالنسبة لحماية النظام العام. ويجوز للمحتل أن ينشئ محاكم عسكرية يخضع لها السكان فى الأقاليم المحتلة. ولكن اختصاص هذه المحاكم مقيد بقيدتين.

الأول : يتعلق باختصاص فهو يقتصر على الجرائم الموجهة ضد جيش الاحتلال، والتى يحددها القانون العسكرى لهذا الجيش، وكذلك الجرائم التى تسن دولة الاحتلال قوانين خاصة بها.

الثانى : يتعلق بتنظيم تشكيل هذه المحاكم، فيجب أن تكون المحاكم العسكرية الخاصة بجيش الاحتلال وأن تعقد جلساتها فى الإقليم المحتل كما يجب ألا تكون لها صفة سياسية.

(١) شوار ونيرجر : القانون الدولى، الجزء الثانى «قانون النزاع المسلح».

(٢) المواد ٤٣ من قانون لاهاى، ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة.

ويجوز لسلطات الاحتلال أن تحصل الضرائب والرسوم من السكان لاستخدامها فى دفع مصاريف إدارة الإقليم المحتل ومرتببات القضاة والشرطة ومصاريف جيش الاحتلال ولا يجوز لسلطة الاحتلال أن تفرض ضرائب جديدة إلا فى أضيق الحدود وبقيود معينة^(١).

ويجوز لسلطات الاحتلال أن تستولى على الأموال المنقولة التى تستخدم فى الأغراض الحربية دون غيرها، وتبقى الأموال الجماعية مملوكة للدولة الأصلية^(٢). ومع ذلك تجوز لسلطة الاحتلال إدارة الأموال العقارية والانتفاع بها دون تملكها^(٣). ونلاحظ على التنظيم القانونى للاحتلال الحربى ما يلى :

أولاً : التناقض بين اعتباره حالة غير شرعية ومؤقتة، وإعطاء حقوق واسعة للمحتل فى إدارة الأقاليم وممارسة كافة الصلاحيات التى تمارسها أية دولة فى الإقليم المحتل.

ثانياً : اعتباره لجانب المحتل أكثر من جانب أصحاب الأقاليم المحتل ، والذين لهم حقوق السيادة فيه .

ونلاحظ بهذا الصدد أنه لم يحدد مدة يجب أن ينتهى الاحتلال خلالها مما يعطى مجالاً لاستمرار الاحتلال لوقت طويل على نحو ما نرى فى احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية مثلاً ، كما أنه قيد الحق فى المقاومة بقيود شديدة وللأسف لم يغير ملحق ١٩٧٧ كثيراً من هذا الوضع .

(١) نصت على هذه القيود المادة ٤٨ من لائحة لاهاى .

(٢) راجع فى مناقشة الخلاف الفقهى حول هذه المسألة : محيى الدين عشاوى ، حقوق المدنيين ، المرجع السابق ص ٥٧١ وما بعدها .

(٣) راجع تفصيلات واسعة عن هذا الموضوع فى

S. Lazardff. Status of Military forces under Current International Law, Sijhoff, Leyden 1971, p. 128 ff.

"The Law of war and neutrality is not Jus dispositum it is Jus Cogens".

راجع Shubiszewski فى مؤلف سورنس بعنوان استخدام القوة من جانب الدول من ص ٧٩٩ .